ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق

الدكتور اسعد عبد الرحمن *

تشغل ظاهرة الانقلابات العسكرية حيزا هاما من تفكير كل من له صلة أو اهتمام بالقضايا العامة ، ليس في العالم النامي فحسب بل وفي العالم المتقدم أيضا • ذلك ان لجوء الدول المختلفة الى ترتيب واعداد انقلابات ضد النظم المعادية ، شكل اسلوبا بارزا من أساليب « الحرب الباردة » التي دارت رحاها على امتداد المسرح الدولي حتى عهد ماضي ليس بالبعيد • كما أنها الان سلاح لا يعنى استعماله من قبل أحد الاطراف الدولية ـ على غرار ما حدث في اندونيسيا وغانا والتشيلي على سبيل المثال ـ تجاوز ذلك الطرف للخط الاحمر المسموح الوصول اليه في اطار التنافس المشروع المعترف به دوليا • كذلك ، فان القوى العالمية ، وبخاصة الاكبر بينها معنية بالانقلابات العسكرية من زاوية كونها ترغب في منع حدوثها في مناطق نفوذها لما يعنيه وقوعها من خسارة لها على كافة المستويات المعنوية والسياسية والاقتصادية وربما العسكرية الاستراتيجية أيضا • بل ان بعض القوى الدولية لجأت ، في أحيان ليست بالقليلة ، الى تعزيز نفوذها ، او منع تقلصه في المناطق الواقعة تحت تأثيرها او المتحالفة معها ، عن طريق ترتيب انقلابات عسكرية على النحو الذ يوقع في فيتنام الجنوبية ، وكمبوديا ، واليونان واثيوبيا ، والبرتغال ، هذا من جهة •

ومن جهة ثانية ، تشغل ظاهرة الانقلابات العسكرية بال الصفوات الحاكمة في البلدان النامية ، وتفكير القوى المعارضة لها ، تماما مثلما تحظى باهتمام القطاعات الواسعة من جماهير تلك البلدان • ذلك ان هذه الانقلابات هي « قوة الدفع » التي تسقط تحت ضغطها نخبة من على سدة السلطة او ترتفع بواسطتها نخبة أخرى لتتربع على قمة الهرم السياسي • وهي في ذلك كله تطور ، يمكن ان يكون سلبيا أو أيجابيا تبعا للحالة ، وظاهرة مرتبطة مباشرة بمصالح وحريات قواعد عريضة من شعوب العالم النامي • ومهما تكن حقيقة الامر ، يمكن الافتراض بأن غالبية قادة بلدان العالم النامي على الاقل ، الذين

* الاستاذ بقسم العلوم السياسية في جامعة الكويت •

يهجسون دوما باحتمالات حدوث انقلاب عسكري عندهم ، يعانون من مضاعفات حالة استحواذ مضن مبعثه خوفهم من الخطر الذي تمثله « العسكريتاريا » لديهم على نظمهم السياسية ٠

وطالما ان للانقلابات العسكرية ابعادها المشار اليها اعلاه ، لا غرابة اذن في كونها ظاهرة تشد انتباه العديد من الباحثين والدارسين ٠٠ ولاسباب مختلفة ٠ فبعض هؤلاء لا تتعدى دوافعه حدود الدراسة العلمية بحد ذاتها ، في حين وظف ويوظف البعض الاخر علمه وقلمه في خدمة أجهزة لها غايات أبعد من مجرد العلم البرىء ٠ وبغض النظر عنطبيعة الحوافز الكامنة ورائها ، شكلت الابحاث والدراسات التي تناولت موضوع الانقلابات العسكرية ـ بحكم كثرتها وجودتها ـ سيلا جارفا من المعلومات والحقائق ، حفر لنفسه مجرى واضحا في تربة العلوم الاجتماعية بشكل عام ، وفي ادبيات التغير السياسي بشكل خاص ٠ الا ان هذه المعلومات والحقائق ، وان ردمت هوة الجهل التي منعت في الماضي المهتمين بالظاهرة العسكرية من الاقتراب منها وتمحيصها وفهمها ، فانها لم تحول مع تراكمها الكمي (المتمثل بمزيد من المعلومات والحقائق) التحول النوعي المطلوب (بمعنى بناء نظرية محددة تفسر ظاهرة الانقلابات) على الرغم من قيام البعض بمحاولات جادة في هذا الصدد ٠ (١) ٠

وما هذا البحث الا محاولة لتقديم نموذج نظري يساعد في دراسة واستيعاب ظاهرة الانقلابات العسكرية من خلال الخروج بمخطط او هيكل يحاول الاجابة بشكل عام ، وان مكثف ، على اسئلة رئيسية من نوع : ما هو السياق الذي تنتظم ضمنه هذه الظاهرة ؟ ولماذا حدثت وتحدث ؟ وأين تكثر ؟ ولماذا تتكرر ؟ ومتى يقع الانقلاب ؟ وكيف ؟ واخيرا الى أين ينتهي ؟٠ والبحث ، وان اعتمد في افتراضاته ونتائجه على معظم ما تم وضعه من دراسات رصينة في هذا المجال ،فانه غير معني بايراد التفاصيل الوقائعية التي بامكان القارىء المهتم مطالعتها عبر الاسترشاد بالحواشي المضمنة ٠ وينقسم البحث الى قسمين رئيسيين اقتضتهما طبيعة المهمة المحددة أعلاه والخاصة بتقديم النموذج النظري الذي يساعد في دراسة واستيعاب ظاهرة الانقلابات العسكرية ٠ فالنموذج في مثل هذه الحالة ، لا بد له من ان يتطرق الى الطريقة الفضلى للبحث ولدراسة الظاهرة وهذا ما سيشار اليه عنوان القسم الاول بلفظة « النهج » ٠ كما انه لا بد في محاولة تقديم النموذج من بناء الهيكل او الاطار النظري اللازم لاستيعاب الظاهرة موضع البحث ٠ وهذا ما سيشار اليه في عنوان القسم الثاني بلفظة « النموذج » ٠

١ ـ النهـــج :

ولعل النهج الافضل لدراسة الانقلابات العسكرية وللاجابة على الاسئلة المطروحة اعلاه هو النهج الوظيفيFunctional Approach(٢) ومعروف انه كي تكتمل مقومات هذا الاخير ويمكن استخدامه لا بد من توفر ثلاثة شروط : « (١) ظاهرة لتفسر ، (٢) ونسق رئيسي (System) تحصل فيه الظاهرة ، و(٣) تحديد لنتائج الظاهرة على النسق الكلي ٠ » (٣)

اما الظاهرة فمحددة وهي : الانقلاب العسكري على النحو الذي حدث ويحدث منذ قرنين وبالذات في الدول النامية ـ في امريكة اللاتينية أولا ، وفي باقي بلدان العالم الثالث لاحقا ٠ (٤)

وأما النسق الرئيسي فهو ما يسميه لويس كانتوري وستيفن شبيغـل « النسق الداخلي »(Internal System)المتشكل من « مجموع العلاقات الخاصة بالتنظيمات التي تؤلف السياسة المحلية (للنسق الرئيسي) ٠ (٥) وفي هذا المجال ، تنطبق « الحدود » المرسومة تحليليا « للنسق الداخلي » على حدود المجتمع السياسي الذي يقع فيه الانقلاب العسكري انطباقا تاما ٠ ومع ذلك ، يراعى هنا عدم اغفال المؤثرات التي تصدر عن كل واحد من النسق الاقليمية والعالمية الاوسع المحيطة بالنسق الرئيسي ٠ علما بانه يمكن للتاثيرات هذه ان تتاتى عن مدخلات خارجية معززة للنسق (Supportive Inputs) ومدخلات نقيضة لها بحث تترك أثرا بارزا على وظيفية او لا وظيفيـــة (Functioning and Disfunctioning) النسق الرئيسي السياسي موضع البحث ٠(٦)

واما نتائج الظاهرة (الانقلاب العسكري) على النسق الكلي فان تحديدها يقتضي عدم قصر البحث على تفحص « النسق الفرعي » العسكريMilitary) (Sub-System وحده٠ اذ انه لا بد من فحص مجموعة النسق الفرعية الاخرى التي يتالف منها النسق الرئيسي (الكيان السياسي) الذي شهد الظاهرة وذلك بقدر علاقات هذه الاخيرة بالطبيعة الداخلية او الخارجية لمجموعة النسـق الفرعية ٠

الا ان مهمة كهذه ـ يجب ان نعترف ـ مهمة طموحة للغاية٠ وهي غالبا ما تكون اكبر من الامكانات المتاحة (الباحثون والدارسون ، التكاليف الماديـة اللازمة ٠٠٠ الخ) ، واوسع من الاطار الذي تحدده اعتبارات الزمن (السرعة المعقولة والمطلوبة للانجاز) ، واشد طموحا مما تسمح به طاقات العلـــوم

السياسية والاجتماعية التي تشلها احيانا نواقصها وثغراتها المعترف بهـا ·
ـ ٧ ـ تلك النواقص والثغرات التي يستحيل معها رسم لوحه ديناميكية كاملة تشتمل ، في ان واحد معا ، على مختلف المؤثرات الداخلية والخارجية التـي تفعل في أي نسق رئيسي وفرعي او تنفعل به ·

وفي الحالات التي تنتصب فيها مشاكل اضافية خاصة بالبحث ، لا ضير في تحديد افق الدراسة بحيث تقتصر على تفاعلات « النسق الفرعية » المختلفـــة الفـــاعلـــة ضمن اطار « النسق الداخلي » كمـا تحدد اعلاه ·· بل اكثر من ذلك ، وقد تفرض الاعتبارات الخاصة بالظاهرة موضع البحث (الانقلابات العسكرية التي تحدث في الدول النامية اكثر كثيرا من غيرها) تضييق افق الدراسة بحيث تتلون معها الاسئلة المطروحة بصبغة « الانحياز النخبوي »Elitest Bias (٨) ومجددا : لا ضير في ذلك ان كثيرا من العزاء يكمن في كون تضييق افق الدراسة على هذا النحو يعد ، وبخاصة عند دراسة اوضاع بلدان نامية ، بنتائج اكثر علمية · وهذا صحيح بسبب ـ أ ـ مشاكل البحث الاضافية التي تواجه كل دراسة عن مثل هذه البلدان ، ـ ٩ ـ و (ب)بسبب توفر بيانات ومعلومات عن الصفوات السياسية فـــي البلدان النامية اكثر بما لا يقارن بما هو معروف عن المجموعات الاخرى فيها ، واخيرا (ج) بسبب الدور الابعد اثرا والاشد حسما الذي تلعبه الصفـــوات السياسية مقارنة بالادوار التي تؤديها الجماهير العريضة في معظم بلدان العالم الثالث (١٠) هذا ، على الرغم من الصعوبة ، التى لا حل شاف لها ، والخاصة باستحالة تقرير الثقل الدقيق لكل واحد من المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية على تصرفات القيادات في الدول المختلفة ·

٢ ـ النمـــــــوذج :

لا تشكل الانقلابات العسكرية ظاهرة منفصلة عن مجمل التغييرات التي يشهدها المجتمع ، ولا هي تتم بمعزل عن مجموع الظروف المادية التي تحيط بالمؤسسات العسكرية في البلدان النامية · ولهذا ، ولفهم هذه الظاهـــــرة ، ولتفسير حدوثها وتكررها في مجتمعات العالم الثالث ، لا مناص من وضع الانقلابات العسكرية في سياقها الطبيعي باعتبارها شكلا من اشكال التغيير السياسي العنيف ، المرتبط عضويا بالتغير الاجتماعي الحاد ، الذي تشهده تلك المجتمعات · ومما لا شك فيه ان مفتاح فهم مسألة اقتصار ظاهرة الانقلابات العسكرية ـ الى حد بعيد ـ على الدول النامية يكمن في نمط التغير الذي تمر

فيه مجتمعات هذه الدول مقارنة بالمجتمعات المتقدمة · ففي حين ان هذه الاخيرة امتلكت الوقت الكافي واللازم لتطورها عبر تناول ـ جرعات ـ تدريجية ، خفيفة او معقولة ، من التغير ، وجدت معظم المجتمعات النامية نفسها «مجبرة» على التطور « دفعة واحدة » والابحار في عباب ـ ثورات عديدة في ان واحد. وفي ظل هذه الظروف ،لم تستطع النسق السياسية ـ البالية المتيبسة او الحديثة الهشة ـ في تلك البلدان امتصاص طوفان التغير الهائل ذاك · بل ان بعض مجتمعات العالم الثالث شهد زحف تلك ـ الثورات ـ وتشابكها حتى قبل ان يكون له اي بنيان سياسي حقيقي · (١١)

وهكذا ، لا غرابة في ان يولد الزخم ، الذي لا سابق له ، الناجم عن التغير الاجتماعي في هذا القرن بالذات ، سيلا جارفا من الضغوط المتأتية عن تزايد 'لطلبات الشعبية والتنظيمات الجديدة التي غمرت مجتمعات البلدان النامية · وقد ادت المواقف السلبية التي ابدتها الصفوات السياسية في هذه البلدان ومقاومتها لهذا الدفق من الطلبات والتنظيمات ، الى حالة من الاحتقان الاجتماعي والسياسي ·وكان ان ساد نتيجة لذلك ، عدم الاستقرار وهيمن العنف السياسي والاجتماعي بمختلف اشكاله ومن ضمنها الانقلابات العسكرية وقد اصبحت هذه الاخيرة القاعدة بعد ان كانت الاستثناء وغدت ظاهرة مستديمة بدل ان تكون ظاهرة طارئة ·

وفي مجال تحديد الاسباب التي ترجح كفة الانقلاب العسكري على باقي اشكال التغير السياسي الاخرى ليس افضل ، منهجيا ، من البحث ضمن دائرتين رئيسيتين :

الاولى : دائرة العوآمل الخارجية اي الوافدة من خارج المجتمع الذي يحتويه الكيان السياسي موضع البحث · وغالبا ما يمكن هنا تقسيم العالم الخارجي الى نسقين واضحي المعالم ـ الاقليمي والدولي ـ لهما تاثيراتهما المحددة والمتمايزة (١٢) ·

والثانية : دائرة العوامل المجتمعية الداخلية · (١٣)
وتنتظم هذه العوامل مجموعتين :

١ ـ ما له علاقة مباشرة بالطبيعية غير المنتظمه والمتفجره التي تميز عملية التغير الاجتماعي في البلدان النامية ·

٢ ـ وما هو مرتبط بالطبيعة الخاصة بالتنظيم البيروقراطي العسكـــري الحديث ذاتـــــه ٠٠

وفي الوقت الذي تشير فيه المجموعة الاولى الى الاوضاع القائمة فـــــي البلدان النامية وما تتضمنه من فروقات وتوترات وتمزقات اقتصادية وسياسية واجتماعية ، تشير المجموعة الثانية الى التفوق شبه المطلق الذي يتمتع به التنظيم العسكري عند مقارنته ، او مواجهته ، مع التنظيمات والفئات الاخرى التي يتكون منها المجتمع ٠

والواقع ان النخب السياسية الحاكمة في البلدان النامية تصبح عرضه للسقوط عن طريق الانقلابات العسكرية ، كلما فشلت في التكيف مع الاحتياجات المتزايدة للمجتمع ، او عجزت عن تلبية رغبات سيل الطلبات والتنظيمـــات الجديدة (المدخلات Inputs) المنبعثة من الداخل والوافدة من الخارج على حد سواء ٠ ولا تقتصر مسألة التكيف مع احتياجات المدخلات الجديـــدة وتلبيتها على بلد دون الاخر ، اذ انها معضلة تواجه جميع النظم السياسيـــة المعاصرة ٠ (١٤)

الا ان هذه القدرات التكيفية تتفاوت ، واحيانا لدرجة كبيرة ، من مكان الى مكان ومن زمان لاخر ٠ كما ان استشعار الضغوط الناجمة عن المدخلات الجديدة غالبا ما يكون اقوى في البلدان النامية مما هو عليه في البلـــدان المتقدمة ٠ وتؤدي عمليات التغير الاجتماعي السريع في المجتمعات الانتقالية الى اغراق النظم السياسية في هذه المجتمعات بطوفان من المدخلات التي يتجاوز حجمها قدرات هذه النظم على امتصاصها او السيطرة عليها ٠ (١٥)

وهذا الاختلال في الميزان بين المدخلات الهائلة في جانب ، والبنى البالية المتحجرة او الحديثة الهشة في جانب اخر ، هو الذي يؤدي الى ازمات اجتماعية وسياسية حادة في هـــذه البلدان ٠

وفي الوقت الذي تلعب فيه المؤسسات العسكرية ، كغيرها من النســق الفرعية (Subsystems) الاخرى ، ادوارا مؤثرة في جميع المجتمعات (١٦) نجد ان دورها في المجتمعات النامية يكتسب اهمية خاصة ٠ وتبقى مسألـــة الهيمنة النسبية للمؤسسات العسكرية في المجتمعات المختلفة مع ذلـك مرهونة بالنظم السياسية التي تعمل هذه المؤسسات ضمن اطارها ٠ فالنظم القادرة على

امتصاص المدخلات الجديدة ، تشد المؤسسة العسكرية الى واقعها كواحد من النسق الفرعية التي يتكون منها المجتمع ليس الا من جهة ، وتلزمها بقصر نشاطاتها على تنفيذ المهمات المحددة لها اصلا من جهة ثانية • (١٧) والعكس بالعكس • اذ يساعد النظام السياسي ، البالي المتحجر او الهش الحديث ، كما هو عليه الحال في غالبية المجتمعات النامية على الهيمنة العسكرية التي تجعل من هذا النظام في النهاية واحدا من تلك النظم التى تشتهر بسيطرة احد النسق الفرعية فيها عليها (Subsystem Dominant) (١٨) • وفي هذه المجتمعات ، المؤسسات العسكرية النشق الفرعية الاكثر حسما دون منازع •

هذا ، وتتفاوت الهيمنة النسبية للمؤسسات العسكرية في المجتمعات النامية من بلد الى اخر • ومع تفاوتها ، تتغير درجة تعرضها للانقلابات العسكرية • فالهند ولبنان واسرائيل ، على سبيل المثال لا الحصر ، اقل عرضة للانقلابات العسكرية من غيرها على الرغم من الاعلان عن حالة الطوارئ وازدياد دور المؤسسة العسكرية في الهند في العام ١٩٧٥ ، (١٩) وعلى الرغم من محاولتي الانقلاب الفاشلتين في لبنان في العامين ١٩٦١ و ١٩٧٦ على التوالي ، (٢٠) وعلى الرغم من الازمات المدنية ـ العسكرية الحادة في اسرائيل عشية حرب ١٩٦٧ واثناء وبعيد حرب ١٩٧٣ ، (٢١) الا انه يمكن اعتبار الغالبية العظمى من دول الشرق الاوسط واسية وافريقية اللاتينية اكثر عرضة ، وبما لا يقارن ، للانقلابات العسكرية من غيرها • (٢٢) هذا ، مع العلم ان دول كل منطقة من هذه المناطق قد تخضع لتأثير عوامل اضافية تفتح شهية العسكريين على التدخل في الشؤون السياسية • وعلى سبيل المثال ، تزداد احتمالات التعرض للانقلابات العسكرية و/او يسهل تقبل تلك الانقلابات في مجتمعات الشرق الاوسط بفعل عوامل اضافية من نوع : تراث الدولة الاسلامية ، الفشل في تكيف المؤسسات الديمقراطية الغربية مع الواقع المحلي ، الاستعمار ، التنافس الدولي ، والتحديات الاقليمية العسكرية • (٢٣) ومع ذلك ، يبقى عجز المجتمعات الكيف مع المدخلات الجديدة وعن تلبية متطلباتها العامل الاكثر اهمية في حدوث وتكرار وقوع الانقلابات العسكرية في البلدان النامية • وفي حين يقود انعدام المرونة في هذه النظم السياسية الى قيام ازمات اجتماعية وسياسية حادة ، فان المحك النهائي لقدرة نسق معين على التكيف اثناء مثل هذه الازمات • وفي حالات فشل النسق في التلاؤم مع او امتصاص المدخلات الجديدة ، ترجع المؤسسة العسكرية المهيمنه (بالمقارنة مع غيرها من النسق الفرعية في المجتمع) كفة الميزان في اتجاه او اخر • فهي

اما ان تقف الى جانب النخب التقليدية الحاكمة ، او تتحرك ضدها · وفي وقوفها مع جانب دون الاخر ، تتأثر المؤسسة العسكرية ، الى حد بعيد ، بالاصول الاجتماعية والقيم والايدلوجيات الفاعلة في اوساط ضباطها على وجه الخصوص · (٢٤) وما لم يقرر النسق الفرعي العسكري المهيمن دعم النظام السياسي البالي القائم وخنق المدخلات الجديدة التي غالبا ما تكون غير قانونية ، (٢٥) (كما حدث في امريكا اللاتينية في القرن التاسع عشر ، وفي اوربة في اثناء ما قبل الثورة الصناعية ، وفي الشرق الاوسط في القرنين التاسع عشر والعشرين) يصبح انهيار النظام مسألة حتمية · وفي مثل هذه الحالات ، تستبدل المدخلات المعززة(Supportive Inputs)المباشرة وغير المباشرة، الصادرة عن النسق الفرعي العسكري للنظام والتي طالما دعمته وحافظت عليه ، تستبدل بما يدعوه مورتن كابلن بالمدخلات التصعيدية (Step-Level Inputs) ذات الطبيعة الحاسمة الكافية لتغيير الصفات الاساسية للنسق واللازمة لتحطيم بنائه · (٢٦) ·

وهذا هو بالتحديد ما حدث ويحدث في الساعات الاخيرة التي سبقت او تسبق وقوع الانقلابات في عدد كبير من البلدان النامية ، ففي مثل تلك الساعات ، يتحرك جزء من المؤسسة العسكرية ، وهي النسق الفرعي الاكثر تفوقا بين النسق الفرعية الاخرى في المجتمع ، ويقوم ـ في حالة النجاح ـ ببسط سيطرته على البلاد ·

وبالنظر الى الوراء وتقييم اي انقلاب بعد ان تكون مضت مدة كافية على قيامه ، لا يبعث ما حدث ، ولا توقيته ، او اسباب وكيفية وهكذا ، يتكىء النظام الجديد كلية على القوات المسلحة التي سرعان ما يعاد ـ تنظيمها ـ وتولى عناية خاصة باعتبارها النسق الفرعي الاكثر اهمية في المجتمع · (٢٧) · ·

الا ان اعتماد النظام الجديد على القوة وحدها لا يمكن ان يحفظ النظام · ذلك انه اذا استمر في الاعتماد على القوة فحسب يكون قد عرض نفسه للمصير ذاته الذي انتهت اليه معظم الشبيهة في الدول النامية : الانقلاب على الانقلاب وبواسطة المؤسسة العسكرية المسيطرة عينها ·

اما اذا سلك النظام الجديد طريقا مختلفا وتمكن بواستطها من امتصاص وتلبية قدر معقول من المدخلات الجديدة ـ وبخاصة تلك الصادرة عن النسق الفرعي العسكري ـ يكون بذلك قد عزز من فرص ديمومته · وهذه الطاقة

الامتصاصية العالية التي قد يتمتع بها النسق السياسي الجديد هي التي تميز نظاما عن نظام وتفسر ، في الوقت نفسه ، تاخير او منع قيام انقلاب عسكري جديد • وفي هذا المجال ، غالبا ما تلعب ظاهرة الكرزما (Charisma) (٢٨) التي تشهدها المجتمعات الانتقالية بكثرة وزخم كبير ، دورا اساسيا في زيادة طاقة النسق السياسي على امتصاص ضغوط الطلبات والتنظيمات الجديدة او في تقليصها وتخفيف ضغوطها •

واخيرا ، لاتتقرر الهوية الاجتماعية لنسق ـ ما ـ بعد الانقلاب بالاصول الطبقية للضباط الذين قادوا الحركة العسكرية الانقلابية ، ولا بما اعلنوه من اهداف وبرامج وبخاصة في المراحل الاولى • بقدر ما تتقرر في ضوء الاجابة على الاسئلة الرئيسية الثلاث التالية :

ثانيا : كيف عالجت و/او تعالج القيادة المدخلات الجديدة الواردة من النسق الفرعية غير العسكرية في المجتمع ؟

ثانيا : كيف واجهت او تواجه القيادة المدخلات الجديدة الصادرة عن النسق الفرعي العسكري ، وكيف قابلت او تقابل القيادة التحدي الخاص بمحافظتها على ذاتها وعلى نظامها • وبعبارات اكثر تحديدا : ما هي المعادلة التي حكمت وتحكم العلاقات المدنية ـ العسكرية ، وكيف عجحت القيادة السياسية في تحييد العسكر او ، ان كان ذلك قد حصل ، في ابطال تسيسهم ؟

ثالثا : من هم اولئك الذين استفادوا من النظام السياسي الجديد بشكل عام ، واي الطبقات الاجتماعية كانت الاكثر استفادة على وجه الخصوص ؟

وغني عن الذكر ، ان السؤال الثالث والاخير هو اهم الاسئلة الواردة على الاطلاق واكثرها حسما تقرير الهوية الاجتماعية للنظم التي تعقب وقوع ونجاح الانقلابات العسكرية • ولو لا الخشية من خطر الانزلاق الى اصدار تعميمات واحكام سريعة لقطعنا ـ مع غيرنا ـ في ظل الشواهد المتراكمة والمتزايدة ابدا بانه ما من انقلاب عسكري قام وتحول الى ثودة • بل اكثر من ذلك : لا امل حقيقي ـ تخبرنا التجربة وينبؤنا الماضي والحاضر ـ بامكانية امتلاك ـ عربة ـ الانقلاب العسكري ، وفي احسن الحالات ، للطاقة الكافية اللازمة لنقل الضباط من حقول التمرد ـ الذي يبدأ اجتماعيا وسياسيا وينتهي عسكريا ـ ••• الى ارض الثورة •

الحواشـــي

١ ـ ومن المحاولات التنظيريه الجادة نذكر الدراسات التالية :

S. E. Finer, The Man On Horseback ; The Role of the Miiitary in Politics (New York : Frederick A. Praeger, 1962) ; and Fred Green, "Toward Understanding Military Coups", African Report, XI (February, 1966); Moshe Lissak, "Modernization and Role - Expansion of the Military in Developing Countries," Comparative Studies in Society and History, IX (1966 - 67); and John J. Johnson (ed.), The Role of the Military in Underdeveloped Countries (Princeton, N.J. : Princeton University Press, 1962).

٢ ـ حول النهج الوظيفي ، انظـــر :

Eugene J. Meehan, Contemporary Political Thought : A Critical Study (Homewood, ILL. : The Dorsey Press, 1967), PP. 114 - 118.

٣ ـ انظـــر ، Ibid., P. 114.

٤ ـ حول دور الجيش في امريكة اللاتينية وباقي دول العالم الثالث ، راجع تباعا :

Norman A. Baley, "The Role of the Military Forces in Latin America" Military Review, LI (February, 1971); Robert D. Putnam, "Toward Explaining Military Intervention in Latin American Politics," World Politics, XX, 1967).

John P. Lovell and C. I. Eugene Kim, "The Military and Political Change in Asia," Pacific Affairs, XL (1967); and in W. Gutteridge, "The Political Role of African Armed Forces," African Affairs, 66 (April, 1976).

٥ ـ راجـــع

Louis J. Cantori and Steven L. Spiegel, The International Politics of Regions : A Comparative Approach (Englewood Clifts : Prentice - Hall, Inc., 1970), PP. 2 - 3.

٦ ـ انظر الدراسة الرائدة لروبرت ميرتون حول هذا :

Robert Merton, Social Theory and Social Structure (New York : The Free Press and Collier - Macmillan, London, 1968), PP. 90 and 105 - 7.

٧ ـ كما هي موضحة في دراسة :

W. J. M. Mackenzie, Politics and Social Change (Baltimore : Penguin Books, 1957), PP. 75 - 78 and 383.

٨ ـ انظـــر ،

R. Hrair Dekmegian, Egypt Under Nasir : A Study in Political Dynamics (New York : State University of New York Press, 1971), P. 2.

٩ ـ ومن اجل الاطلاع على ملخص رائع لهذه المشاكل انظر :

David E. Apter and Charles Andrain, "Comparative Government Developing New Nations," The Journal of Politics, XXX (1968), PP. 304 - 7.

١٠ ـ حول طبيعة المعلومات الخاصة بالنخب السياسية وادوارها في دول العالم النامي ، راجـــع :

T. B. Bottomore, Elites and Society (New York : Basic Books, 1964), P. 92.; and P. J. Vatikiotis, "Some Political Consequences of the Revolution in Egypt," in P. M. Holt (ed.), Political and Social Change in Modern Egypt (London : Oxford University Press, 1968), P. 367; and finally in Dekmejian, loc.Cit.

١١ ـ حول اختلاف عملية التطور بين دول العالمين المتقدم والنامي راجع المصادر التالية :

Robert E. Scott, "Political Elites and Political Modernization : The Crisis of Transition," in S.M. Lipset and Aldo Solari (eds.), Elites in Latin America (New York : Oxford University Press, 1967), PP. 118 - 120; S. Huntington, Political Order in Changing Societies, (New Haven : Yale University Press, 1968), PP. 102 - 3; J.L. Finkle and Gable (eds.), Political Development and Social Change (New York : John Wiley and Sons, 1971), PP. 432 and 551 - 2 in particular; Roger W. Benjamin and others, Patterns of Political Development : Japan, India and Israel (New York ;

David Mckay Co., 1972), PP. 19 - 20; Karl De Schweinitz, "Growth, Development, and Political Modernization," World Politics (Vol. XXiii, No. 4, July 1970), P. 537; and finally in Myron Weiner, "The Politics of South Asia," in G. Almond and J. Coleman (eds.), The Politics of Developing Areas (Princeton, New York : Princeton University Press, 1960), PP. 240 - 1.

١٢ ـ ولمزيد من التفاصيل حول العوامل الخارجية هذه ، انظر :

Carl Leiden and Karl M. Schmitt, The Politics of Violence : Revolution in the Modern World (Englewood Cliffs, N.J. : Prentice - Hall, Inc., 1968), PP. 70 - 73; and in Miles Copeland, The Game of Nations : The Immorality of Power Politics (London : Weidenfeld and Nicolson, 1970), PP. 42 - 44.

١٣ ـ ومن اجل وضوح اكثر حول هذه العوامل الداخلية هذه ، راجع :

Edward Shils, "The Military in the Political Development of the New State" in Johnson (ed.), Op. Cit. PP. 29 - 34, and 60 - 64; and Lucian W. Pye, "Armies in the Process of Political Modernization," in Ibid., PP. 73 - 89; and finally in Huntington, Op. Cit., PP. 196 - 219.

١٤ ـ من اجل بحث واف حول شمولية هذه المسالة ، طالع :

S. N. Eisenstadt, "Bureaucracy and Political Development," in Joseph La Palombara (ed.), Bureaucracy and Political Development (Princeton, N.J. : Princeton University Press 1963) PP. 96 - 97 and 103.

١٥ ـ بالاضافة الى المصادر المذكورة في حاشية رقم ـ ١١ ـ انظر :

Joseph La Palombara, "An Overview of Bureaucracy and Political Development," in La Palombara (ed.), Ibid., PP. 28 - 29.

١٦ ـ راجـــع :

Samuel Huntington, "The New Military Politics", in Huntington (ed.), Changing Patterns of Military Politics (New York : The Free Press, 1962), PP. 13 - 14; Michael Howard, "Introduction : The Armed Forces

as a Political Problem", in Howard (ed.) Soldiers and Governments (London Eyre and Spottiswoode, Ltd., 1957), P. 23, and Francis E. Rourke, Bureaucracy, Politics, and Public Policy (Boston : Little, Brown and Company, 1969), PP. 18 - 19, 56 and 65; and finally in John K. Galbraith, How to Control the Military (New York : The New American Library, 1969), Passim.

١٧ ـ انظـــــر :

S. E. Finer, The Man On Horseback : The Role of the Military in Politics, (New York Frederich A. Praeger, 1962), PP. 86 - 88; and Norman A. Bailey, "The Role of the Military Forces in Latin America", Military Review, LI (February, 1971) PP. 67 - 68.

١٨ ـ والتعبير هنا مستخدم وفقا للتعريف الذي وضعه مورتون كابـلان ونيكولاس كاتزنباخ · راجـــع ·

Morton Kaplan and Nicholas Katzenbach, The Political Foundations of International Law, (New York : John Wiley and Sons, 1961), P. 350.

١٩ ـ انظـــــر ، Keesings Archives, 1975, P. 27368.

٢٠ ـ راجع الملف الخاص عن لبنان في صحيفة **القبس** الكويتية عدد ٧٦/٣/١٣ وملحق ـ الاستراتيجية في عدد ١٩٧٦/٥/٢٥ ·

٢١ ـ حول العلاقات المدنية ـ العسكرية في اسرائيل في العام ١٩٦٧ ، **انظر** :

Walter Laqueur, The Road to War 1967 : The Origins of the Arab Israeli Conflict (London : Weldenfeld and Nicholson, 1969), P. 148; and Jean Lartegury, The Walls of Israel (New York : M. Eraas and Company, 1969) PP. 75 - 77.

وصول العلاقات المدنية ـ العسكرية في اسرائيل في العام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ ، راجـــــع :

محمد كعوش ، صراع الجنرالات في اسرائيل (بيروت : المؤسسة العربيـــة للدراسات والنشر ، ١٩٧٤) ص ب ٤٣ ـ ٩٢ ·

٢٢ ـ

J.C. Hurewitz, Middle East Politics : The Military Dimension (New York : Frederik A. Praeger, 1969);

John P. Lovell and C. I. Eugene Kim, "The Military and Political Change in Asia", Pacific Affairs, XL (1967), PP. 114 - 123, Fred Green, "Toward Understanding Military Coups", Africa Report, XI (February, 1966) PP. 10 - 16., and Robert D. Putnam, "Toward Explaining Military Intervention in Latin American Politics", World Politics, XX (October, 1967), PP. 83 - 110.

٢٣ ـ ومن اجل تحليل لاهمية الدور الذي تلعبه هذه العوامل انظر :

P. J. Vatitiotis, The Egyptian Army in Politics : Patterns for New Nations? (Bloomington : Indiana University Press, 1961) PP. XI - XII., Morris Janowitz, The Military in the Political Development of New Nations : An Essay in Comparative Analysis (Chicago : The University of Chicago Press, 1964) P. 12., Jamal A. Ahmad, The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism (London : Oxford University Press 1960), PP. 124 - 125.

كذلك انظر، احمد بهاء الدين «مرحلة الانقلابات العسكرية »
روز اليوسف (القاهرة : العدد ١٥٨٩ ، ٢٤ نوفمبر ١٩٥٨)
ص ١

٢٤ ـ راجع :

Gutteridge, OP. Cit., PP. 95 - 96; and Lissak, OP. Cit P. 255.

٢٥ ـ كما حدث في امريكة اللاتينية في القرن التاسع عشر ، وفي اوروبه اثناء فترة ما قبل الثورة الصناعية ، وفي الشرق الاوسط في القرنين التاسع عشر والعشرين ٠

انظر

John J. Johnson, "The Latin American Military as a Politically Competing Group in Transitional Society" in Johnson (ed.) OP. Cit., PP. 92, 95 - 97; and Manfred Halpern, The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa (Princeton, N.J. : Princeton University Press, 1963) PP. 253 - 4.

٢٦ ـ كما جاء دراسة :

Morton Kaplan, System and Process in International Politics (New York : John Wiley and Sons, 1957) P. 5.

٢٧ ـ وللاطلاع على تحليل مستفيض وشمولي حول هذا ، انظر :

Joseph La Palombara "An Overview of Bureaucracy and Political Development," in La Palombara (ed.), OP. Cit., PP. 32 - 33.

٢٨ ـ والمعنى المبسط لهذه الظاهرة هو : هالة السحر التي قد تحيط بزعامة ما ٠٠ ومن الجدير بالذكر ان ماكس فيبر كان اول من أعطى كلمة «كاريزما» معناها الحديث عندما عنى بها « صفة خارقة يتمتع بها امرؤ ما» بغض النظر عما اذا كانت تلك الصفة حقيقية او مزعومة مفترضة ٠ ويتضمن التعبير ، علاوة على ذلك «اثبات صفات متفوقة» من خلال (ضمان) رفاه المحكومين والمعنى الاحدث للكلمة يشير الى تناغم عوامل محددة عبر علاقة رباعية بين القادة ، والاتباع ، والظروف ، والاهداف ٠ حول المعنى الخاص بماكس فيبر أنظر :

H. H. Gerth and C. Wright Mills (eds.), From Max Weber: Essays in Sociology (New York: Oxford University Press, 1946), PP. 295-6.

Dankwart A. Rustow, A World of Nations: Problems of Political Modernization (Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1967), P. 152.